اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 57

7—13 فبراير 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

المنصوري: 2% معدل التضخم المتوقع العام الحالي

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن توسع الإنفاق الحكومي العام الماضي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية لم يخلق عجزاً مالياً، في الوقت الذي حافظت فيه الدولة على مستويات تضخم مقبولة، ستصل العام الحالي إلى 2% مقارنة بـ0,88% العام الماضي. وقال إن الإنفاق العام شكل 32,8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للدولة العام الماضي، الأمر الذي أسهم في تعزيز عملية التنويع الاقتصادي. وأضاف خلال افتتاح أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الإمارات وتركيا أمس إن واردات الإمارات سترتفع من 197 مليار دولار عام 2010، إلى 216 مليار دولار خلال العام الحالي، لتحتفظ دولة الأمارات بموقعها كأكبر مستورد في الشرق الأوسط. وتابع "توقع صندوق النقد الدولي للعام الحالي أن ترتفع صادرات دولة الإمارات من مجموع السلع والخدمات إلى ما يقرب من 238 مليار دولار، مقارنة بـ220 مليار دولار في 2010. وبين المنصوري أن الإمارات من أوائل الدول التي بدأت بالتعافي من تداعيات الأزمة عام 2010، حيث أنه بمعزل عن ما كان يحصل من مشاكل اقتصادية حول العالم لم تعلن الإمارات حالة إفلاس واحدة ضمن مصارفها أبان تلك الأزمة. وقال إن الإمارات أفضل دول الخليج من حيث إجمالي الأصول المصرفية والاحتياطي المصرفي. وأن صندوق النقد الدولي عدل في أكتوبر 2010 توقعات نمو الإمارات من 1,3% إلى 2,4% ليؤكد بذلك على مدى فعالية الإدارة المالية في البلاد.

تعليق

يرى اقتصاديون أن معدل التضخم سيواصل ارتفاعه، لكنه لن يتجاوز الحد المقبول وهو 4 %، فالوضع الاقتصادي في منطقة الخليج يختلف حالياً، حيث إن التضخم سابقاً نتج عن القفزة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها المنطقة، وارتفاع معدلات دخل الفرد، أما خلال المرحلة المقبلة فلا يوجد هذا النوع من القفزات، وما حدث من ارتفاع في أسعار بعض السلع خلال 2010.بحدوث ظاهرة «تضخم التكلفة» هو المسبب لغلاء الأسعار، وفي المقابل، كان هناك انكماش في أسعار قطاعات (الملابس والسلع الكمالية وإيجارات المنازل). ويرى الاقتصاديون أن الحل لمشكلة ارتفاع أسعار السلع في الإمارات يكمن في توفير أدوات اقتصادية جديدة تكبح جماح التضخم، وتزيد من الموارد الحكومية، مثل فرض رسوم استهلاك على سلع معينة وفي فترة محددة، مثل بعض السلع الملوثة للبيئة كالسجائر ،إلى جانب مكافحة الاحتكار من البعض. وأكد تقرير حديث صادر عن «مركز دبي للإحصاء» حول معدل التضخم لأسعار المستهلك، أن أسعار السلع والخدمات في دبي واصلت ارتفاعها، لتسجل معدل تضخم 0.61 % حتى الربع الثالث من 2010، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2009، كما بين التقرير أن ذلك جاء نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة التعليم بنسبة 11.12 %، يليها ارتفاع أسعار مجموعة النقل بنسبة 5.59 %، ومجموعة الصحة بنسبة 3.67 %. وأوضح التقرير أن ارتفاع مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 2.11 %، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.91 %، ثم مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.38 %، ومجموعة الملابس والملبوسات بنسبة 0.58 %، ومجموعة الأثاث والأدوات المنزلية وإصلاحها بنسبة 0.51 %، في حين شهدت أسعار مجموعة الاتصالات انخفاضاً بنسبة 10.56 %، يليها مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 0.98 %، وأشار التقرير إلى أن معدل التضخم في التعليم بلغ 11.12 % نتيجة لارتفاع رسوم التعليم، وأن معدل التضخم في مجموعة النقل بلغ 5.59 %، وذلك لتصدر أسعار الوقود والزيوت لوسائل النقل وارتفاع أسعار قطع الغيار والملحقات وأسعار الدراجات النارية، كما ذكر التقرير أن معدل التضخم في مجموعة الصحة وصل إلى 3.67 %، وذلك نتيجة لتصدر أسعار خدمات طب الأسنان، ثم أسعار خدمات المستشفيات وأسعار مصاريف التحاليل الطبية والأشعة، كما بلغ معدل التضخم في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة 2.11 %، حيث تصدرت أسعار المجوهرات والحلي والساعات، ثم أسعار خدمات العناية الشخصية يليها أسعار رسوم استخراج وتجديد جواز السفر وبطاقة الهوية.

المصدر: الاتحاد

الدولية

ارتفاع العجز التجاري الأمريكي 33 % في 2010
صفحة 02 ◄

ميزانية اوباما ستتضمن تجميدا للإنفاق لمدة 5 سنوات
صفحة 02 ◄

الاقليمية

فائض ميزانية الكويت في 2011/2010 يعادل 27.9 % من الناتج المحلي
صفحة 03 ◄

نمو الاقتصاد العماني 6 % في 2010 والإنفاق يتجاوز المستهدف
صفحة 03 ◄

المحلية

نمو الصادرات يعادل 7 أضعاف زيادة الواردات خلال 2010
صفحة 04 ◄

سيتي غروب تتوقع نمواً 4.7 % في دبي 2011
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
الطلب على السياحة و محدداته
صفحة 05 ◄

ارتفاع العجز التجاري الأمريكي 33 % في 2010

قالت الحكومة الأمريكية في تقرير أن العجز التجاري الأمريكي ارتفع في ديسمبر إلى أعلى مستوى في أربعة شهور كما أظهر التقرير زيادة العجز التجاري السنوي 33 % تقريبا في 2010 فيما بلغت الواردات من الصين مستويات قياسية. ونما العجز التجاري في ديسمبر ستة % تقريبا إلى 40.6 مليار دولار وهو ما يزيد قليلا عن متوسط توقعات محللي وول ستريت مع ارتفاع متوسط سعر واردات النفط إلى أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2008. كما بلغ إجمالي واردات السلع والخدمات أعلى مستوى منذ أكتوبر 2008 في مؤشر على أن زيادة إنفاق المستهلكين والشركات مع اكتساب الاقتصاد الأمريكي لقوة الدفع. وكانت صادرات السلع والخدمات الأعلى منذ يوليو 2008 وهو الشهر الذي شهد ذروة هذه الصادرات قبل أن تبدأ في الانخفاض بفعل الأزمة المالية العالمية. وسجلت صادرات السلع الأمريكية إلى الصين مستوى قياسيا بلغ 10.1 مليار دولار في ديسمبر كما سجلت مستوى قياسيا في عام 2010 بلغ 91.9 مليار دولار. لكن الواردات الأمريكية من الصين بلغت 364.9 مليار دولار عن العام ككل الأمر الذي يزيد الفجوة التجارية بين البلدين إلى مستوى قياسي عند 273.1 مليار دولار.

المصدر: رويترز

الإبقاء على نسبة الفائدة في بنوك المملكة المتحدة

أبقت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي البريطاني(بنك أوف انجلاند) معدلات الفائدة في المملكة المتحدة على معدلها الحالي وهو 0.5%. وكانت اللجنة قد تعرضت إلى ضغوط مؤخرا لرفع الفائدة في محاولة لكبح جماع التضخم، وشهد اجتماع اللجنة الشهر الماضي انقساما بين أعضائها التسعة بشأن الموضوع، حيث صوت اثنان لصالح رفع سعر الفائدة. لكن التقارير حول أداء الاقتصاد البريطاني في الربع الأخير من العام الماضي أظهرت انكماشا بنسبة 0.5% في إجمالي الناتج القومي، وأثار ذلك المخاوف من أن رفع الفائدة قد يعرقل تعافي الاقتصاد. وأظهرت الأرقام الرسمية عن معدلات التضخم ارتفاعا في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.7% في شهر ديسمبر الماضي وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والأغذية. وكان محافظ البنك المركزي ميرفين كينج قد توقع الشهر الماضي ارتفاع معدلات التضخم إلى ما بين 4و5 % خلال الشهور القادمة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة.لكن كينج توقع تراجعا كبيرا بمعدلات التضخم بحلول عام 2012.

المصدر: BBC Arabic

طلبات إعانة البطالة الأمريكية تنخفض إلى أدنى مستوى في عامين ونصف

أظهر تقرير حكومي أن طلبات إعانة البطالة الجديدة في الولايات المتحدة تراجعت أكثر من المتوقع في الأسبوع الماضي لتصل إلى أدنى مستوى لها في عامين ونصف وهو ما يؤكد تحسن سوق العمل رغم أرقام الوظائف الضعيفة في يناير. وقالت وزارة العمل أن الطلبات الجديدة للحصول على إعانة البطالة الحكومية تراجعت 36 ألفا إلى 383 ألفا بعد تعديل لاحتساب العوامل الموسمية وهو أدنى مستوى منذ أوائل يوليو 2008. وكان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أن تتراجع الطلبات إلى 410 ألاف طلب. وتم تعديل أرقام طلبات الأسبوع السابق بالزيادة إلى 419 ألفا من 415 ألفا.

المصدر: رويترز

ميزانية اوباما ستتضمن تجميدا للإنفاق لمدة 5 سنوات

قال مصدر من الحزب الديمقراطي أن ميزانية الرئيس الأمريكي باراك اوباما المقترحة للسنة المالية 2012 ستتضمن تجميد الإنفاق المحلي لمدة خمس سنوات الذي تحدث عنه في خطابه عن حالة الاتحاد الشهر الماضي. وأضاف المصدر - الذي اطلع على خطط الإدارة - أن تجميد الإنفاق من المستهدف أن يوفر 400 مليار دولار على مدى 10 سنوات وان يخفض الإنفاق غير الإلزامي في المجالات غير الأمنية في 2015 إلى أدنى مستوى له في نصف قرن. وسيقدم اوباما خطة الميزانية إلى الكونجرس يوم الاثنين. وينتظر أعضاء الكونجرس والأسواق المالية في شغف ميزانية اوباما للسنة المالية 2012 ليروا أحدث توقعات الإدارة لنمو الاقتصاد الأمريكي والعجز المتوقع في الميزانية للسنوات القليلة القادمة. وقد تتضمن أيضا تفاصيل مبادرات جديدة للضرائب والإنفاق لم يشر إليها اوباما في خطابه عن حالة الاتحاد.

المصدر: رويترز

العجز بميزانية المغرب في 11 شهرا يقفز إلى 4 %من الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت بيانات رسمية يوم الجمعة أن العجز في الميزانية المغربية حتى نهاية نوفمبر تشرين الثاني 2010 بلغ 4 % من الناتج المحلي الإجمالي وهو المستوى المستهدف الذي حددته الحكومة للعام الماضي بأكمله فيما يرجع بشكل أساسي إلي قفزة حادة في الدعم الحكومي. وأشارت البيانات الصادرة عن بنك المغرب المركزي إلي أن عجز الميزانية قفز إلى 30.1 مليار درهم (3.64 مليار دولار) في الأحد عشر شهرا الأولى من 2010 من 3.2 مليار درهم في الفترة نفسها من 2009 . وأظهرت البيانات أن الدعم الحكومي للسلع الأساسية بلغ 25.9 مليار درهم في الأحد عشر شهرا الأولى من 2010 مقارنة 11.5 مليار درهم في الفترة نفسها من 2009 . وفي وقت سابق من هذا الشهر قالت مفوضية التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من المتوقع أن يسجل نموا قدره 3.3 %. ووفقا لأرقام لوزارة المالية فان حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2009 بلغ 732.3 مليار درهم

المصدر: رويترز

فائض ميزانية الكويت في 2011/2010 يعادل 27.9 % من الناتج المحلي

قال موقع ترامس وورلد نيوز الاخباري أن الإنفاق الحكومي الكويتي يعتبر حاسما بالنسبة للنمو الاقتصادي، وان التقديرات الاقتصادية الايجابية المتوقعة لأسعار النفط لعام 2011 تعزز النظرة التفاؤلية للاقتصاد الكويتي خلال العام الجاري. وقال الموقع أن صادرات الكويت من النفط سترتفع بنسبة 3%، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4 % كما سيبقى الوضع المالي للكويت قويا خلال المستقبل المنظور حيث من المتوقع أن تسجل الميزانية للسنة المالية 2011/2010 فائضا يصل إلى 27.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك فان الاعتماد المفرط على قطاع النفط –حيث تشكل الصادرات النفطية ما نسبته 70 % من الناتج المحلي الإجمالي – يبقى بمثابة تهديد رئيسي للنمو في حين تستمر حالة عدم اليقين التي قد تكتسح الأسواق النفطية العالمية لتشكل احد المخاطر المرتقبة. وقال التقرير كون الكويت الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي تطبق نظاما شبه ديموقراطي، فان ملامح المخاطر السياسية التي قد تتعرض لها البلاد ربما تمثل تهديدا رئيسيا لميول المستثمرين وشهيتهم لدخول السوق الكويتية. وعلى خلفية الانتعاش في القطاع المصرفي والذي جاء متباطئا أكثر مما كان متوقعا، فقد عمدت شركة كومبانيز أند ماركتس إلى مراجعة تقديراتها السابقة وتخفيض توقعات نمو الأصول المصرفية في عام 2011 إلى 7 % بمعدل سنوي مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 12 % ولكن بارتفاع عن تقديرات 3.7 % في عام 2010.

المصدر: الوطن الكويتية

نمو الاقتصاد العماني 6 % في 2010 والإنفاق يتجاوز المستهدف

قال مسئول بوزارة المالية العمانية أن اقتصاد السلطنة نما بوتيرة أسرع من المتوقع بلغت ستة % العام الماضي وان ارتفاع أسعار النفط مكن البلد المنتج للنفط غير العضو في منظمة أوبك من تجاوز الإنفاق المستهدف في ميزانية 2010. ويتوقع محللون تباطؤ النمو هذا العام إلى 4.6 في المائة نظرا لتباطؤ نمو إيرادات النفط والغاز. وتميل دول الخليج لتجاوز الإنفاق المستهدف في الميزانية إذا ارتفعت أسعار النفط. وتعد السياسة المالية أداة أساسية لتوجيه اقتصاداتها في ظل ارتباط معظم العملات الخليجية ومن بينها الريال العماني بالدولار. وأبلغ المصدر رويترز مشترطا عدم نشر اسمه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ستة % في 2010 .. بسبب ارتفاع أسعار النفط في 2010 جاء إنفاق الحكومة أعلى من المتوقع بنسبة سبعة %. وجاء النمو الاقتصادي في عمان في 2010 أقوى كثيرا من نمو بلغ 3.7 في المائة في 2009 وتجاوز أيضا توقعات رسمية عند خمسة في المائة في 2010 وتوقعات في مسح لرويترز بلغت 4.6 في المائة. وأظهرت بيانات أن عمان باعت نفطها الخام بسعر بلغ 76.64 دولار للبرميل في المتوسط العام الماضي مقارنة مع سعر كان مستهدفا في الميزانية بلغ 50 دولارا للبرميل . وتجاوز سعر النفط للشحنات تسليم مارس اذار 89 دولارا للبرميل. وقال كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط لدى سيتي بنك في دبي سيكون لارتفاع إنتاج النفط تأثير ايجابي على النمو ... . وأضاف نتوقع معدل نمو أقل في 2011 عند حوالي 4.5 في المائة وقال أن ذلك نظرا لتباطؤ النمو في الغاز والنفط حيث وصل قطاع الطاقة إلى ذروة طاقته الإنتاجية. وأظهرت بيانات نشرت تسارع معدل التضخم السنوي في ديسمبر كانون الأول إلى 4.2 في المائة وارتفعت الأسعار 0.7 في المائة عن الشهر الذي سبقه في أسرع وتيرة في أربعة أشهر مع صعود تكلفة الغذاء. وأظهرت البيانات نمو الصادرات العمانية 32.7 في المائة في سبتمبر ايلول الماضي مقارنة معها قبل عام بينما ارتفعت الواردات 28.2 في المائة.

المصدر: رويترز

نمو الصادرات يعادل 7 أضعاف زيادة الواردات خلال 2010

أكدت معالي وزيرة التجارة الخارجية أن نمو صادرات الدولة عام 2010 سيعادل 7 أضعاف نمو الواردات، على أن تصل قيمة التجارة الخارجية إلى 735 مليار درهم، بزيادة 11,2% عن عام 2009. وتحقق الصادرات الإماراتية نمواً قدره 35,4% خلال 2010 بناءً على تقديرات وزارة التجارة الخارجية، بناءً على بيانات الشهور العشرة الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 88 مليار درهم، فيما ترتفع تجارة إعادة التصدير بنسبة 20,1% إلى 177 مليار درهم، بحسب الشيخة لبنى القاسمي. وقدرت الشيخة لبنى القاسمي نمو الواردات عام 2010 بمعدل 5 % إلى 470 مليار درهم. وأوضحت أن البنك الدولي صنف الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً ضمن أفضل الدول في تمكين التجارة عبر الحدود مما يؤكد من جديد التزام الدولة بتسهيل التدفق التجاري السلس عبر مختلف القنوات واعترافاً بجهودها في هذا المجال. وجاءت الإمارات في قائمة الأسواق العشر الأولى التي تحرك النمو الاقتصادي العالمي، واحتلت المرتبة الثامنة بين أكثر الوجهات الاستثمارية جذباً على مستوى الأسواق الناشئة في عام 2010، وفق مسح حديث أعدته "هيئة التجارة والاستثمار البريطانية . كما صعدت دولة الإمارات 12 درجة على مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال وتقدمت الدولة إلى المرتبة 28 عالمياً من المرتبة 40 وفق "تقرير ممارسة الأعمال لعام 2011" الذي يصدره البنك ومؤسسة التمويل الدولية.

المصدر: **:** الاتحاد

5 مليارات درهم إماراتي قيمة شهادات إيداع «المركزي «الإسلامية

كشف المدير التنفيذي الرئيسي لدائرة الخزانة في المصرف المركزي عن أن قيمة شهادات الإيداع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يصدرها المصرف المركزي ارتفعت إلى نحو 5 مليارات درهم. وقال أن شهادات الإيداع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي طرحها المصرف المركزي اعتبارا من شهر نوفمبر الماضي شهدت منذ إطلاقها إقبالا كبيرا ومتصاعدا. وأوضح أن هذه الشهادات المبنيـة على مفهوم المرابحة تمثل أولى أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يصدرها المصرف المركزي، ومكنت هذه الشهادات البنـوك الإسـلامية من تحسين إدارتها للسيولة المتوافرة لديها، كما هي الحال بالنسبة للبنوك الأخرى العاملة في الدولة، حيث تمثل هـذه الإصدارات خطـوة مهمة نحو تطوير الصيارفة الإسلامية في الدولة. وأكد المصرف المركـزي - في وقت سابق - نجاح بدء عمليـة المزاد الخاصة بشهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مشيرا إلى أن البنوك الإسلامية العاملة في الدولة بادرت بالمشاركة في عملية المزاد هذه ولفترات استحقاق تتراوح بين أسبوع واحد وحتى 12 شهراً. وأشارت مصادر مصرفية إلى أن ارتفاع قيمة شهادات الإيداع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يصدرها المصرف المركزي تعطي مؤشرا واضحا على تحسن ملحوظ بالسيولة بالقطاع المصرفي الاسلامي، مشيرين إلى انه رغم مرور أسابيع قليلة على إطلاق هذه الشهادات إلا أنها أصبحت تشكل ما نسبته 5,3٪ من إجمالي قيمة شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي التي وصلت إلى أعلى مستوى لها في نحو 3 سنوات وبلغت 94 مليار درهم بنهاية عام 2010 مقابل 92,8 بنهاية شهر نوفمبر الماضي، بنمو شهري بلغت قيمته 1,2 مليار درهم وبلغت نسبته 1,3 ٪ ومقابل 66,1 مليار درهم في نهاية عام 2009 بارتفاع سنوي قياسي بلغ مقداره 27,9 مليار درهم ونسبته 42,21٪. وأرجعت المصادر هذا الارتفاع الكبير في حجم شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي إلى التحسن المضطرد في حجم السيولة المحلية الذي أدى إلى الاتجاه العام نحو شراء شهادات الإيداع التي تعتبر أداة استثمارية مستقرة وآمنة لاستثمار السيولة الفائضة لدى البنوك.

المصدر: **:** البيان

سيتي غروب تتوقع نمواً 4.7 % في دبي 2011

يتوقع سيتي غروب أن يسجل إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي نمواً بحوالي 4،7% هذا العام ليصل إلى 266.01 مليار درهم مقابل 254.04 مليار درهم في 2010، ورجح أن يقفز نمو الناتج المحلي الحقيقي للإمارة بحوالي 6.3% ليصل إلى 282.86 مليار درهم . وبحسب التقرير من المنتظر نمو الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للإمارة بحوالي 3.7% هذا العام و3.8% في 2012 ليبلغ 152.69 مليار و158.53 مليار درهم على التوالي مقابل 147.17 مليار درهم في 2010 . ووفقاً للمجموعة ينتظر نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في دبي بحوالي 4.8% للعامين الجاري والمقبل ليرتفع إلى 137.73 مليار و144.29 مليار درهم على التوالي مقابل 131.47 مليار درهم في 2010 . وفي المقابل يرجح التقرير تراجع الإنفاق الاستهلاكي العام بحوالي 4.8% للعامين 2011 و2012 على التوالي ليبلغ 14،96 مليار و14،24 مليار درهم على التوالي . ويتوقع التقرير أن يصل إجمالي الإنفاق الاستثماري في دبي إلى 42.62 مليار درهم و34.84 مليار درهم للعامين الجاري والمقبل على التوالي . وبحسب تقديرات المجموعة ينتظر أن يصل الإنفاق الاستثماري الخاص إلى 32،45 مليار درهم هذا العام منها 10.81 مليار على الاستثمار العقاري أن يتراجع إلى 25.07 في 2012، منها 8.42 استثمارات العقارية . أما الإنفاق الاستثماري العام فيتوقع التقرير أن يتراجع هذا العام بحوالي 3.8% إلى 10.16 مليار درهم مقابل 10.57 مليار درهم في 2010، ويرجح أن يتراجع كذلك بحوالي 3.8% في العام المقبل ليصل إلى 9.77 مليار درهم . ومن جهة أخرى رجح التقرير أن ينمو الفائض التجاري للإمارة بحوالي 35% في 2011 ليصل إلى 70،71 مليار درهم في 2011 مقابل 52.37 مليار درهم في 2010، ويرجح التقرير أن يصل نمو الفائض التجاري إلى 26.6% في 2012 ليصل إلى 89.49 مليار درهم في 2012 . ويتوقع التقرير نمو قيمة صادرات الإمارة من المنتجات والخدمات بحوالي 6،8% للعامين 2011 و2012 لتبلغ 412.94 مليار و448.54 مليار درهم على التوالي مقابل 380،44 مليار درهم في 2010 . ومن المتوقع بحسب سيتي جروب أن تنمو القيمة الإجمالية لواردات الإمارة من السلع والخدمات بحوالي 4.3% و4.9% على التوالي لتصل إلى 342.23 مليار درهم و359.1 مليار درهم لعامي 2011 و2012 على التوالي وذلك مقابل 328.1 مليار درهم في 2010.

المصدر: **:** الخليج

الطلب على السياحة و محدداته

السياحة كظاهرة و كصناعة تتبلور في طلب الدول المصدرة للسياحة و عرض قوامه المغريات السياحية أو المعالم السياحية و الخدمات و التسهيلات المختلفة في الدول المستقبلة للسائحين .

أولاً / الطلب السياحي:

- مفهوم الطلب السياحي :

يعرف الطلب من وجهة نظر اقتصادية بالتعريفات الآتية : - **التعريف الأول** : هو رغبة المستهلك باقتناء السلع و الخدمات و دفع الثمن عنها في وقت ومكان معينين. - **التعريف الثاني** : المجموع الإجمالي لإعداد السياح الوافدين إلي المنطقة السياحية المواطنين منهم و الأجانب . - **التعريف الثالث** : المجموع الإجمالي لإعداد السياح الدين يستخدمون المنشات السياحية سواء كانوا من المواطنين أم كانوا قادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة .

أنواع الطلب السياحي : يقسم الطلب السياحي طبقاً للعامل الجغرافي إلي :

- **الطلب السياحي المحلي أو الداخلي** : ويتمثل بعدد السياح المواطنين من حملة جنسية البلد و الدين ينفذون رحلات سياحية داخل حدود البلد القيمين فيه .
- **الطلب السياحي العالمي أو الخارجي** : ويتمثل بعدد السياح الأجانب من حملة جنسيات أجنبية مختلفة و الدين يتنقلون عبر الحدود الدولية للبلدان المختلفة .

و هناك : تقسيم أخر لطلب السياحي طبقاً لمدي تحققه ، ومنه :

- **الطلب السياحي المحتمل (الكامن)** : المتمثل بالأشخاص الدين تشملهم القواعد الأساسية للسفر و السياحة ، أي لديهم الوقت و المال و القدرة علي السفر .
- **الطلب السياحي الفعلي (الحقيقي):** المتمثل في أعداد السياح الدين ينفذون الرحلات السياحية بالفعل علي مدار السنة .

وحدات قياس الطلب السياحي : يقاس الطلب السياحي بأعداد السياح الوافدين إلي المنطقة السياحية ، ولكن فترة بقاء السياح تختلف من سائح إلي أخر فقد تكون بالحد الادني يوم و ربما تزيد في بعض الأحيان عن عشرة أيام وقد تصل إلي شهر أو أكثر و يستخدم مقياس أخر لطلب السياحي و هو (أعداد ليالي المبيت) ، وتستخدم المنشات السياحية الخاصة بالإيواء مقاييس أكثر دقة مثل (بأعداد الأسرة أو الغرف المباعة أو المشغولة)أو مقياس أخر هو (إعداد الأسرة المباعة بالليلة الواحدة) ، و في الأنشطة الترويحية وليس السياحية و هي التي تقل عن أربع و عشرين ساعة يقاس الطلب الترويحي (بعدد الزوار) الوافدين إلي المنشات السياحية أو بعدد التذاكر المباعة أو بعدد الضيوف .

ثانيا / المحددات الاقتصادية للطلب السياحي الدولي

ويمكن تحديده بمجموعة عوامل اقتصادية منها :

1-مستوي الدخل : تعد الإمكانات المادية المتمثلة بعامل الدخل من الشروط الأساسية لتحقيق الطلب السياحي . و تكون العلاقة طردية فكلما ارتفع الدخل زاد الطلب السياحي و العكس صحيح مع بقاء العوامل الاخري ثابته . ويتحدد مستوي الدخل في أي بلد بعوامل كثيرة ، و يتحد متوسط دخل الفرد في السنة مؤشراً لهدا المستوي . و يتحدد متوسط دخل الفرد في السنة كما هو معروف بقسمة الدخل الكلي للبلد علي عدد السكان . ونشير إلي قوة الارتباط الطردي بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بعض البلدان و النشاط السياحي .انه كلما زاد أو ارتفع متوسط الدخل للفرد الحقيقي كلما زاد الأنفاق علي النشاط السياحي بصفة عامة و الدولي بصفة خاصة ، ولدلك نجد إن أهم الدول المنشئة للسياحة الدولية هي مجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً و التي تتصف بأنها ذات دخل مرتفع مثل ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و دول شمال غرب أوروبا . ويتمثل الدخل المتاح في قيمة دخل الفرد بعد استبعاد الضرائب المباشرة التي يدفعها و مضافا إليه أي إعانات أو دعم مادي يكون قد تلقاه من الحكومة ، ويري أن الدخل المتاح علي الطلب يتوقف عموماً علي نوعية السلعة أو الخدمة و أهميتها بالنسبة للمستهلك . فالسلع العادية يزداد الطلب عليها كلما زاد الدخل المتاح للفرد مثل ، قضاء الأجازة في الخارج و الاشتراك في النوادي وقت الفراغ .

2- الأسعار:

ويقصد بها أسعار المنتوج السياحي أد إن الطلب السياحي هو الاكثر تأثيراً بالأسعار و عامة تكون العلاقة عكسية فكلما انخفضت أسعار المنتوج السياحي يزداد الطلب السياحي . تؤثر أسعار السلع الاخرى و الخدمات ذات الصلة بخدمات السياحة ووقت الفراغ علي الطلب في هده الخدمات ، و هناك نوعان من السلع و الخدمات من حيت علاقتها بخدمات السياحة و وقت الفراغ ، هما السلع و الخدمات البديلة أو المتنافسة . و فضلاً عن توفير المشروعات التنموية الأساسية فيجب توفير التسهيلات السياحية بأسعار مناسبة مثل الإقامة و الطعام والشراب و خدمات النقل السياحي و بيع الهدايا و التذكارات بحيث تكون جيدة من حيث النوعية و تنافسية من حيث السعر .

3- المرونة :

أ- مرونة الطلب الدخلية : "يقصد بمرونة الطلب الدخلية درجة الاستجابة في الكمية المطلوبة من السلع أو الخدمات للتغير في دخل المستهلك ، و تختلف السلع والخدمات فيما بينها بالنسبة للمرونة الدخلية حيث تتميز بعض السلع أو الخدمات بمرونة دخليه مرتفعة بينما العكس في الحالات الاخري". و يمكن القول أيضا إن السياحة الداخلية تقع في مرتبة السلعة أو الخدمة الدنيا بالمقارنة بالسياحة الدولية . حيث انه مع ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد في البلدان المنشئة للسياحة يميل الإفراد إلي التقليل من النشاط السياحي الداخلي و استبداله بالنشاط السياحي الخارجي أو الدولي .

ب- مرونة الطلب ألسعريه : تقاس مرونة الطلب ألسعريه بنسبة التغير في الطلب إلي نسبة التغير في السعر ، و لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية أن بعض السلع و الخدمات تتمتع بمرونة طلب سعريه مرتفعة و أن من أهم الأسباب وراء هدا أن تكون هده السلع أو الخدمات لها بدائل كثيرة أو كمالية بالنسبة للمستهلك . ونجد أن مرونة الطلب السياحي تعني درجة استجابته للتغير في الظروف الاقتصادية السائدة في السوق و مدي التغير الطارئ علي التراكيب السعرية للخدمات السياحية في الدولة المستقبلة للسائحين .

4- الحساسية :

و يقصد بها مدي استجابة الطلب السياحي للظروف الاجتماعية و السياسية و إلي التغيرات السفر ، فالدول التي يوجد بها أضطر بات وقلاقل سياسية أو ثورات اجتماعية داخلية مما ينتج عنه عدم استقرار اقتصادي يصعب فيها أن تكون قبلة سياحية مهما تمتعت بمغريات سياحية طبيعية كانت أم بشرية أو حضارية أو خدمات و تسهيلات و مهما اتصفت الأسعار فيها بالرخص فالمناخ السياسي المستقر هو أساس من أسس الطلب السياحي .

5-التوسع : يتجه الطلب السياحي الدولي للتوسع لعدة أسباب هي :

أ- التقدم العلمي و التكنلوجي الذي ينعكس علي وسائل النقل الجوي و البحري و البري .

ب- ثورة المعلومات الضخمة و تقدم و سائل الإعلام .

ت- زيادة حجم أوقات الفراغ بزيادة العطلات الأسبوعية إلي يومين أو ثلاثة أيام في نهاية الأسبوع فظلاً عن زيادة العطلة السنوية .

ث- التقدم الاقتصادي وزيادة الدخول في الدول الفنية المصدرة للسياحة.

ج- الظروف المناخية و البيئية للدول المتقدمة المصدرة للسياحة و معظمها من الدول الشمال حيث البرد الشديد و المطر الغزير و الثلوج و الشتاء الطويل ، مما يدعو إلي السفر إلي مناطق الجنوب و دول أكثر دفئاً .

ح- أسلوب الحياة في الدول الصناعية المتقدمة ، نجدهم يعملون من الصباح إلي المساء طوال النهار مما يسبب روتينية في الحياة .

خ- اتساع قاعدة الرحلات السياحية الشاملة المنظمة للسياحة و التي أصبح العديد من السياح يقبلون بها و يعتبرونها و سيله فعالة لتنظيم تمتعهم بقضاء إجازاتهم في دول أخري دون أية مشقه و في حدود أسعار مقبولة بوجه عام .

6- الموسمية : يسود الطلب السياحي الدولي فترات موسمية و التي تؤثر علي اتجاهاته و حجمه في فترات الذروة و فترات الركود و أسباب الموسمية هي المناخ و العوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسائحين و تشمل هده الأخيرة مواعيد العطلات المدرسية في الصيف و مواعيد غلق المصانع في شهر أغسطس فظلاً عن أعياد الميلاد و الربيع ، و بدلك يرتفع الطلب السياحي من الدول المصدرة للسائحين في هده المواسم و ينخفض في شهور السنة الباقية ليشمل أصحاب المهن الحرة و كبار السن المحالين للتقاعد و بعض الحرفيين المستقلين في أعمالهم ، و لدلك يجب دراسة هده التراكيب علي الطلب السياحي في كل سوق سياحي لكي تتمكن الدول المستقبلة للسائحين أن تخطط لتنميتها السياحية علي أساس متوازن و خاصة أنها قد تختلف من سوق سياحي لأخر .

7-الإعلان : تستهدف الحملات الإعلامية حث المستهلكين علي طلب سلعة أو خدمة معينة أو زيادة طلبهم عليها ، و لاشك في أن كثافة هده الحملات الإعلانية و فاعليتها في الوصول إلي أكبر عدد من السكان و حفزهم أو أقناعهم علي طلب المزيد من الخدمات يؤدي إلي زيادة الطلب السياحي بجانب عنصر السعر .

8- السكان : يعتمد الطلب السياحي علي عدد السكان و العلاقة تكون بينهم طردية ، فكلما زاد حجم السكان زاد الطلب السياحي و العكس صحيح و لزيادة التأكيد من صحة هده العلاقة نقول لو كان هناك بلدين متشابهين بجميع المواصفات ، الإمكانات المادية ، المستوي الثقافي ، وقت الفراغ ...الخ فيما عدا اختلاف في حجم السكان فأنه من المؤكد إن البلد الذي عدد سكانه اكبر يكون الطلب علي السياحة فيه اكبر ، ولكن قد لانطبق هده القاعدة علي بعض البلدان الكثيفة السكان مثل الهند و الصين بسبب التأثر بعوامل أخري و علي رأسها عامل الدخل لأن الطلب السياحي منخفض طالما إن السكان يعانون من انخفاض في الدخل و المستوي ألمعاشي .

9- وقت الفراغ : إن الطلب السياحي مقترن بعامل وقت الفراغ وبدونه لا يتحقق الطلب السياحي . و العلاقة تكون بينهم طردية فكلما زاد وقت الفراغ زاد الطلب السياحي و العكس صحيح ، ويعتمد وقت الفراغ بالدرجة الأساس علي الإجازات و العطل و المناسبات و يؤخذ دلك بنظر الاعتبار من قبل السلطات التشريعية ، و مما يساعد علي دلك التطور التكنولوجي و إمكانية أحلال المكنة محل عنصر العمل أد يولد وقت فراغ كافي للقوي العاملة . وتهدف المجتمعات للتخفيف عن كاهل العاملين و توفير وقت الفراغ الكافي لهم من اجل استثماره في أنشطة

ترويحية و سياحية . وقد ظهرت أنواع متعددة من الإجازات منها مثلاً ، الإجازات المدفوعة باجر تام ، الإجازات بنصف اجر و الإجازات بدون أجر . و عادة تمنح الإجازات طويلة الأمد في موسم الصيف لتحقيق التوافق بين وقت الفراغ و موسم الذروة السياحي. و هناك ايظاً إجازة طويلة نسبياً في العالم الغربي تمنح في أعياد الميلاد و رأس السنة و التي تستثمر في السياحة الشتوية .

10- المستوي التعليمي و الثقافي : أن احدي العوامل التي يتوقف عليها الطلب السياحي هو مستوي التعليمي و الثقافي . وهناك علاقة طردية بينهما ، فكلما ارتفع المستوي التعليمي و الثقافي في المجتمع زاد الطلب السياحي و العكس صحيح . ويرجع دلك إلي مستوي المعرفة و الاطلاع الثقافي في شخصية الفرد المثقف و المتعلم ، أد يمتلك معلومات وافية عن المعالم السياحية الموجودة داخل القطر وفي الأقطار الاخري و قد تكون هده المعالم السياحية تاريخية ، أو تراثية ، أو حضارية ، أو طبيعية و هده المعرفة قد تكون بمثابة حافز لهم بدفع الفرد المثقف بالاشتراك بالرحلة السياحية من اجل الاطلاع علي هده المعالم عن كثب . وإما حال الفرد الأمي فيكون عكس دلك تماماً. ويعد المستوي التعليمي و الثقافي احد العوامل المهمة التي تفسر أسباب ارتفاع الطلب السياحي عند البلدان المتقدمة . وانخفاض في البلدان النامية والبلدان العالم الثالث . وكذلك يمكن اعتماده كأحد العوامل المهمة التي تفسر أسباب ارتفاع الطلب السياحي عند سكان المدن المتحضرة مقارنة بسكان الأرياف و الأقاليم النائية